وقائع من جرائم صدام الاقتصادية في العراق (١-٤)

د. توفيق المرياتي

شكل العراق في مرحلة انهيار النظام الاستعماري بعد الحرب العالمية الثانية ، حالة متميزة بين بلدان العالم الثالث نتيجة وفرة موارده البشرية والطبيعية ، فقد دخل مرحلة ما بعد الحرب بإمكانيات بشرية وثروات طبيعية جيدة . ذلك ان الثروة النفطية الضخمة، عام ١٩٥٠ ، مكنت متخذي القرار ليس فقط من مواجهة تحديات فرض الضرائب ، الاقتراض الاجنبي ، والاستثمارات الاجنبية ، بل حررتهم أيضاً من ضغوط عجز ميزان المدفوعات ، وغيرها من المشكلات.

وقررت الحكومة العراقية آنذاك تخصيص إيرادات النفط لإغراض التنمية الاقتصادية ووضعت آلية للتنمية عام ١٩٥٠ بإنشاء مجلس الأعمار ، وفي هذا المجال ، فقد كان العراق متقدماً على سواه من الدول المنتجة للنفط والبلدان النامية الأخرى . إلا انه وبعد أربعة عقود من انطلاقة هذه التجربة الطليعية، وبعد إنفاق عشرات البلايين من الدولارات على التنمية ، فأن الغالبية الساحقة من العراقيين يعانون من ظروف معيشية اسوأ من تلك التي يعاني منها أفقر السكان في العالم.

فقد بلغ الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٦٠ - بأسعار سنة ١٩٨٠ - (٨,٧) بليون دولار ، تصاعد عام ١٩٧٩ إلى (٥٤) بليون دولار ، ثم أنحدر إلى (١٠) بلايين دولار عام ١٩٩٣ - أو ما يقارب مستوى عام ١٩٦١ . وتؤكد هذه الأرقام ليس فقط واقع تبديد النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي لثلاثة عقود من عمر البلاد ، بل تبرز أيضاً مأساة حدث غريب وفريد في النصف الثاني من القرن العشرين . فالناتج المحلي الإجمالي المتحقق الذي خصص عام ١٩٦١ لمواجهة متطلبات حياة سبعة ملايين نسمة من السكان ، لا يشبه ما يساويه عام ١٩٩٣ المخصص لتلبية متطلبات السكان الذين وصل عددهم إلى (٢١) مليون نسمة. أن هذا التدهور الكارثي في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، يترجم إلغاء نصف قرن من النمو والتحسن في مستوى معيشة غالبية السكان.

لماذا ؟ ماذا حصل لإقتصاد متميز بغناه في الإحتياطات النفطية ، الامكانيات الزراعية ، المصادر المائية ، مستوى عال نسبياً من التعليم والمهارات ، بلوغ درجة ملحوظة من التكنولوجيا الأجنبية والخبرات ، وتوازن في ميزان المدفوعات والاحتياطات النقدية ، وتاريخ طويل من الجهود المرموقة لتطوير وتنويع إقتصاده ؟ .

دامت الحرب العراقية الإيرانية ، التي أعتقد الرئيس العراقي السابق ، ستكون قصيرة وخاطفة ، (ثماني سنوات) مخلفة وراءها نتائج إنسانية وإقتصادية كارثية ، سيستمر المجتمع والاقتصاد العراقي يعاني منها لفترات طويلة . وسنحاول خلال هذه الدراسة الموجزة عرض النتائج الاقتصادية فقط لهذه الحرب القذرة .

ومن المفيد بداية التنبيه إلى الفارق بين مفهوم الجريمة المدنية والجريمة الاقتصادية ، التي نحن بصدد دراستها . لذا نرى من الضروري أن نورد المفهوم العام للجريمة الاقتصادية ، والتي تمس عند ارتكابها سلامة الاقتصاد الوطني ، وترمي إلى هدر وتدمير الثروة الوطنية ، البشرية منها والمادية .

الجريمة الاولى : الحرب العراقية الايرانية (١٩٨٠ – ١٩٨٨الحرب القذرة)

وفي ٢٢ أيلول ١٩٨٠ أغارت الطائرات العراقية على (١٠) قواعد جوية إيرانية ، كما هجمت القوات المسلحة البرية على الأراضي الإيرانية من (٨) مواقع . وردت إيران ، حيث قام سلاحها الجوي بقصف منشآت تصدير النفط العراقي ، مما عطل عمليات شحنه من الحقول الجنوبية بعد (٤) أيام من اندلاع الحرب . وعلى الرغم من تمكن العراق من استئناف بعض صادرات نفطه من الجنوب ، فقد توقفت هذه الصادرات بالكامل في نهاية شهر تشرين الثاني بعد تدمير محطات التصدير البحرية التي بلغت طاقتها التحميلية (٢,٥) مليون برميل يومياً وأدت الاوضاع بالمقابل إلى خفض الصادرات النفطية بنسبة (٧٢ ٪) كما تراجعت من (٣,٣) مليون برميل يومياً إلى (٩٢٦) ألف برميل يومياً ، أقتصر ضخها عبر الأراضي السورية والتركية .

تزامن إشعال الحرب مع السنة الاولى لعقد جديد كان يبشر بنمو إقتصادي للعراق ، فبعد تأميم شركة نفط العراق وفروعها من ناحية ، وأرتفاع أسعار النفط عام ١٩٧٣ - ١٩٧٤ من الناحية الاخرى ، فقد توفرت اوضاع جيدة للحكومة العراقية ، مكنتها من التقدم بقوة واصرار بخططها الانمائية أو ببرامجها الاقتصادية الاخرى دون قيود او محددات شحة رأس المال او العملات الاجنبية.

ولعل من المصادفات التاريخية لعقد السبعينيات أن تنجح الثورة الايرانية باسقاط نظام الشاه عام ١٩٧٩ وتقوم الحكومة الايرانية الجديدة بتبني سياسة خفض الانتاج والصادرات النفطية ، مما وفر للعراق فرصة جيدة لتوسيع صادراته النفطية وتحوله الى ثاني أكبر مصدر للاوبك بعد السعودية .

أن التغيرات الايجابية التي حصلت لقطاع النفط في بداية السبعينيات ، ارتفاع اسعاره المصاحبة مع الثورة الايرانية ، ساهمت بدفع الايرادات النفطية للعراق من (٢١٩) مليون دينار عام ١٩٧٢ الى (١,٧) بليون دينار عام ١٩٧٤ ، ثم الى (٣,٧) بليون دينار عام ١٩٧٨ ، الى ان تجاوزت (٨,٩) بليون دينار عام ١٩٨٠ ، أي بزيادة تجاوزت (أربعين مرة) خلال أقل من عقد . والجدول الاتي يظهر هذه التغيرات النفطية :

ان ارتفاع العائدات النفطية الضخمة مكنت الحكومة العراقية من زيادة الانفاق على مشروعات البنية التحتية ، قطاعات الانتاج السلعي ، الخدمات الاجتماعية ، الاستيرادات (وخاصة العسكرية ، وقادت هذه الاوضاع المناسبة الى زيادة جميع المنشآت الاقتصادية لمستويات غير متوقعة او معهودة . عليه سجل الاقتصاد العراقي خلال الفترة (١٩٧٠ – ١٩٨٠) معدلات نمو سنوية مرتفعة .

السنة	ايرادات النفط (مليون دينار)	انتاج النفط (مليون برميل)	نسبة ايرادات النفط الى الناتج المحلي الاجمالي	انتاج النفط (مليون برميل يوميا)	عدد السكان (مليون نسمة)
١٩٧٠	٠,٠٠٣	٠,١٩٦	٣	٠,١٤٤	٦,٣
١٩٧١	٠,٠٩٥	٠,٩٢٠	١٤	٠,٨٧٠	٦,٨
١٩٧٢	٠,٢٢٦	١,٨١٣	١٦	١,٠٣	٧,٠
١٩٧٣	٠,٢٠٣	١,٦٠٠	١٤	١,٠٩	٨,٤
١٩٧٤	٠,٩١٩	١,٩٠٠	١٥	١,٠٣	٨,٦
١٩٧٥	٣,٩٠٠	٢,٤٠٠	٢٤	١,٥٠	١٠,٠
١٩٧٦	٤,٩٠٠	٢,٨٠٠	٢٤	١,٥٠	١٠,٨
١٩٧٧	٤,٩٠٠	٢,٨٠٠	٢٤	١,٥٠	١٠,٨
١٩٧٨	٤,٩٠٠	٢,٨٠٠	٢٤	١,٥٠	١٠,٨
١٩٧٩	٤,٩٠٠	٢,٨٠٠	٢٤	١,٥٠	١٠,٨
١٩٨٠	٣,٩٠٠	٢,٨٠٠	٢٤	١,٥٠	١٠,٨

Government of Iraq, Annual Abstracts of Statistics New York , 1991

وان من الجدير بالذكر ان الازدهار الاقتصادي في السبعينيات قد اعتمد على الزيادة الحادة بعوائد تصدير سلعة واحدة - النفط - . وعليه فأن أي تراجع لعوائد هذه الصادرات ، بغض النظر عن أسباب التراجع ، سيترك تأثيرات مضاعفة على بقية قطاعات الاقتصاد الوطني . وهذا ما حصل للاقتصاد العراقي مع بداية الحرب . وتجلت اولى كوارث الحرب ، كما سبق ذكره ، في تدمير منشآت تصدير النفط ، حيث شملت محطات تحميل الضخ ، أنابيب النقل ، مما أدى بالمقابل الى تقليص مستويات الانتاج من (٣,٤) مليون برميل يومياً في آب ١٩٨٠ إلى (١٤٠) ألف برميل بعد شهرين . هذا وقد أنخفضت إيرادات النفط (٦٧ ٪) من الاجمالي عام ١٩٨٢ من (٣٦,٤) بليون دولار عام ١٩٨٠ الى (١١,١) بليون دولار عام ١٩٨٨ . قاد التراجع في الإيرادات الى تدهور الأهمية النسبية لقطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي من (٥٦ ٪) عام ١٩٨٠ الى (٢٠٪) عام(١٩٨٨). اضافة الى تراجع الايرادات النفطية فان غلق الموانئ العراقية على الخليج العربي قد اضطر العراق الى اللجوء الى مسالك برية عبر الكويت الاردن وتركيا ، مما أثر ذلك على زيادة أسعار تجهيز مستورداته .

ويبرز الأثر الهام الآخر للحرب بنضوب تدريجي للإحتياطات من العملات الأجنبية وتزايد الاعتماد على قروض المجهزين الأجانب ، ثم لاحقاً على الديون الأجنبية طويلة الأجل . واضافة الى سحب الحكومة احتياطاتها الاجنبية ، وفرت السعودية والكويت مساعدة مالية سخية ، خصوصاً في المرحلة الاولى من الحرب ، فالمتاح من الاصول الاجنبية المتراكمة ، المساعدات العربية مكنت الحكومة العراقية من اتباع سياسة حمقاء ، أطلق عليها (البندقية والزبدة) ، مستهدفة الابقاء على مستويات الانفاق المدني رغم التوسع في الميزانية العسكرية في نفس الوقت.

تجلت هذه التوجهات بالارتفاع الملحوظ بحجم الاستيرادات العراقية ، حيث ازدادت من (٤,٢) بليون دولار عام ١٩٧٥ الى (٢١,٥) بليون دولار عام ١٩٨٢ بنسبة (٤٠٠ ٪) . ان فحص مكونات الاستيرادات يظهر ان المتطلبات غير العسكرية (المدنية) أستحوذت على معظم الزيادة في الاستيرادات . هكذا ارتفعت الاستيرادات غير العسكرية من (٣,٧) بليون دولار أو نسبة قدرها (٨٨ ٪) من إجمالي استيرادات عام ١٩٧٥ الى (١٤,٤) بليون دولار بنسبة

بعد تراجع الطلب على السيارات المستوردة

بغداد/ ستار الحسيني

عزا رجال اعمال وتجار في سوق السيارات انخفاض اسعارها الى تخمة الشارع العراقي بهذه المستوردات التي كان النظام السابق يضع عراقيل وضوابط مشددة لإستيرادها الى العراق.

وقال الحاج صالح حسين زوين (٥٦) سنة وهو صاحب معرض للسيارات ومستورد لها ان سعر السيارات المستوردة المسماة محلياً بـ (المنفيست) قد انخفض بنسبة ٢٠ الى ٣٠ ٪ عن سعرها خلال الشهرين الماضيين بعد ان انخفض سعرها بنسبة ٥٠ ٪ بعد انهيار النظام السابق، ويعلل الحاج صالح اسباب الانخفاض بزيادة المعروض من السيارات المستوردة وتراجع الطلب في السوق المحلية، وارتفاع معدل الخزين من السيارات متنوعة المناشيء ومتعددة الموديلات حيث يبدأ الاستيراد من موديل منتصف الثمانينيات وحتى موديل ٢٠٠٤.

ويضيف المتحدث بأن نسبة الضرائب على السيارات المستوردة اقل في العالم اذ تصل الى ٥ ٪ في حدها الاعلى وتبدأ بالتنازل حتى تصل الى ١٪ الامر الذي شجع اصحاب رؤوس الاموال على استيرادها.ويتوقع زوين ان يصبح العراق سوقاً حراً لأنواع السيارات العالمية، ولو استقرت الاوضاع الامنية لأعتمدت الدول المجاورة على الاستيراد العراقي في سوق السيارات.ويشير الى ان السيارات القديمة ربما لا تجد لها سوقاً رائجة في العراق لو ارتفعت القدرة الشرائية للمواطن العراقي، واعتمدت ضوابط صحيحة ومشددة في مجال البيئة وما تفرزه هذه السيارات من عوادم قد تؤذي طبيعة ومناخ العراق، وبالتالي تكون مصدراً لأمراض كثيرة وحسب التقديرات فإن العراق قد استورد اكثر من مليون سيارة من مختلف الانواع، وتعد هذه طفرة في عالم الاستيرادات اذا ما قيست بالسنين الماضية او بالدول المجاورة.

الشركات السورية تعزز مساهماتها في مشروعات الطاقة العراقية

أكد الدكتور محمد الحسين وزير المالية السوري استعداد الشركات السورية للمساهمة بمشاريع الطاقة الكهربائية التي يجري الاعداد لتنفيذها في العراق، لما تمتلكه من خبرة وإمكانات واسعة في هذا المجال، اضافة الى قربها من مواقع العمل في العراق الامر الذي يسهل انتقالها وايصال المستلزمات اليها بأسرع وقت ممكن وبتكاليف قليلة.

من جانبه رحب الدكتور ايهم السامرائي وزير الكهرباء خلال لقائه وزير المالية السوري بمشاركة الشركات السورية في العروض والمناقصات المطروحة لاقامة مثل هذه المشاريع.

وأشار الى ان اجتماعاته على مدار يومين في سوريا تناولت مجموعة من القضايا والمشاريع الجديدة التي ستنفذ في العراق بجهود سورية، موضحاً انه تم الاتفاق على شراء محطة توليد كهربائية بسعة ٥١ ميغاواط الى محطة صلاح الدين العراقية وذلك بالسرعة الممكنة، فيما تم التفاهم على مسألة بيع الكهرباء عن طريقين، الحالي وهو الموصل، والجديد عن طريق القائم، وجرى الاتفاق على الأسعار كما حددت من الجانب السوري وتم طرح عدة اقتراحات منها استبدال الطاقة بالوقود بأسعار تنافسية وللوقود المخصص لإنتاج الكهرباء التي سيتم الاتفاق على أسعاره، واستبدال جزء منها بالوقود بما يسد احتياجات انتاج الطاقة وبأسعار تنافسية أيضاً.

وأكد السامرائي أن بعض القضايا البسيطة العالقة والمتصلة بإجراءات تمت معالجتها وصولاً الى تنفيذ المشاريع ورفع مستوى التعاون وتحقيق التواصل المطلوب بين البلدين.

العراق يشارك في معرض أزمير الدولي

بغداد "الخليج":

يشارك العراق في معرض ازمير الدولي في تركيا لهذا العام وهذه هي المشاركة الاولى في تركيا بعد سقوط النظام السابق.

وقال مصدر مخول في الشركة العامة للمعارض العراقية ان "الجناح العراقي سيكرس بشكل غير تقليدي من خلال عرض الافلام عن تطوير الصناعة في العراق والافاق المستقبلية للاستثمارات الصناعية والتجارية فيه والنشاط التصديري لبعض السلع العراقية المهيأة للتصدير لاسواق الدول المجاورة".

واضاف المصدر ان "المشاركة ستركز أيضاً على تقديم المعلومات عن قانون الاستثمار الجديد في العراق والفرص المتاحة للمصدرين الاتراك للتنافس بشكل متوازن لغرض توريد السلع للعراق".

واكد المصدر ان "وزارة الصناعة ستشارك الى جانب الشركة العامة للمعارض العراقية من خلال تقديمها المعلومات عن الصناعات العراقية وافاق تطويرها، وان هناك دعوات عديدة للمشاركة في معارض عالمية اخرى وآخرها معرض طهران الدولي".

كوريا الجنوبية تخفض الضرائب لإنعاش الاقتصاد

أعلن حزب أوري الحاكم في كوريا الجنوبية اعتزام البلاد إجراء تخفيضات ضريبية هادفة لمساعدة الاقتصاد على مواصلة الانتعاش بعد تراجع الطلب المحلي وانخفاض الاستثمارات.

وأفاد المشرع وعضو الحزب الحاكم تشون كونغ باي في مؤتمر صحفي بأن الحزب توصل إلى إجراءات جريئة بشأن السياسة المالية والضريبية.

وأوضح كونغ باي في بيان التخطيط لاتخاذ إجراءات مالية جريئة يرافقها مزيج شامل من الإجراءات الضريبية والعمالية وشبكة ضمان اجتماعي.

وعقد الحزب مؤتمرا مع وزير المالية لي هون جاي ومشرعين وقادة قطاع الصناعة لبحث الوضع الاقتصادي الراهن وإجراءات تعزيز الانتعاش الاقتصادي الضعيف.

وتبدو آفاق ثالث أكبر اقتصاد في آسيا غير مشرقة بسبب ضعف إنفاق المستهلكين وتراجع قوة قطاع الصادرات المحرك الرئيس للاقتصاد.

ونجم عن انفجار فقاعة الائتمان الاستهلاكي في السنوات الأخيرة تقلص الاستهلاك المحلي، بينما يزداد إحجام الشركات عن التوسع في الاستثمار.

(الخانوف) يريد تحسين الاقتصاد بالاعتماد على النفط

بقلم دلفين توفنو

حدد الرئيس الشيشاني الجديد في ختام عملية اقتراع مثيرة للجدل منحته اكثر من ٧٣٪ من الاصوات بحسب الارقام النهائية تحقيق هدفين هما ضمان الامن وتحسين الاقتصاد المنهار بفعل عقد من الحروب وذلك عبر الاعتماد على العائدات النفطية.

واثار سير العملية الانتخابية الكثير من الشكوك وخصوصا حيال نسبة المشاركة التي بلغت ٨٥,٢٤ ٪ بحسب رئيس اللجنة الانتخابية الشيشانية عبد الكريم ارساخانوف.

وقد استقبلت هذه النسبة بالتشكيك من قبل المنظمات غير الحكومية والصحافيين الذين لاحظوا اقبالا ضعيفا على كل مكاتب الاقتراع التي قاموا بزيارتها.وفي تصريحاته الاولى لوسائل الاعلام، رفض الرئيس المنتخب اية امكانية للتفاوض مع الانفصاليين الذين باتوا، برأيه، (في مزبلة التاريخ).

وقال الخانوف الذي دعم الكرملين ترشيحه (سنتبع خط الرئيس الاول احمد قديروف لاعادة اعمار وانهاض اقتصادنا ولضمان امن سكان الشيشان).

وللتوصل الى ذلك، يعتزم الرئيس المنتخب الاعتماد خصوصا على عائدات صادرات النفط الشيشاني التي ستغذي٣٧٠ مليون دولار سنويا على بكاملها موازنة الجمهورية وليس الموازنة الفدرالية في موسكو. وكان ألخانوف عرض قبل اسبوع هذا التغيير على الرئيس فلاديمير بوتين الذي وصفه بـ (المعقول) شرط ان تذهب الاموال الى الموازنة والشعب وان لا يتم اختلاسها.

واشار الرئيس الشيشاني الجديد الموالي للروس الى ان الشيشان لا تستفيد اليوم الا من ٤٩٪ فقط من هذه العائدات. ويقول الخبراء ان الصادرات قد تؤمن مليون دولار سنويا على اساس سعر ٣٠ دولارا للبرميل الواحد.وابدى الخانوف ايضا عزمه ابقاء سيرغي ابراموف رئيسا للوزراء ورمضان قديروف، نجل الرئيس الراحل وقائد الميليشيا المسلحة النافذة جدا، نائبا لرئيس الوزراء مكلفا شؤون الامن.

تسهيلات إئتمانية لطيران الخليج بقيمة٥٦ مليون دولار

وقعت شركة طيران الخليج اتفاقية قرض بقيمة ٦٥ مليون دولار مع مجموعة من المصارف المحلية والدولية سيتم استثمارها في برنامج اعادة هيكلة وتطوير اسطول الشركة.

وقالت الشركة في بيان تسلمت وكالة فرانس برس نسخة منه، ان القرض الذي سيتم سداده خلال ثلاث سنوات (سيستخدم لتطوير اسطول الشركة والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في الشركة وكافة المنتجات التي تقدمها).

وقال البيان (نص الاتفاقية على ان يقوم مصرف ستاندارد تشارترد المنسق والوكيل لمجموعة من المؤسسات الممولة التي تشمل البنك الاهلي المتحد (البحرين) وبنك الكويت الاهلي وبنك مسقط وبنك عمان الوطني وبنك برشيا الدولي ومجموعة سامبا المالية بتقديم تسهيلات ائتمانية تبلغ ٥٦ مليون دولار لشركة طيران الخليج).ونقل البيان عن الرئيس التنفيذي للشركة جيمس هوغن قوله ان الشركة (حجت خلال العام الماضي في تقليل الخسائر بنسبة ٥٠ في المئة) مضيفا ان (هدفنا هذا العام هو الوصول الى نقطة التعادل).

واضاف (لا توجد حلول سريعة لتحقيق التغيير والنجاح التجاري بشكل مستمر، انها عملية معقدة لا تتطلب فقط الالتزام الذي يبديه الموظفون والمؤسسات بل تحتاج ايضا الى استثمارات كبيرة).وتأسست طيران الخليج المملوكة من البحرين وسلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة في العام ١٩٥٠، لكنها عانت في السنوات الاخيرة من اوضاع مالية صعبة جراء تراكم الخسائر والمديونية.

طرابلس ودبي تبحثان تعزيز التعاون الاقتصادي

بحث الزعيم الليبي معمر القذافي وولي عهد إمارة دبي محمد بن راشد آل مكتوم تعزيز العلاقات الاقتصادية بينهما.

وتتطلع ليبيا للاستفادة من تجربة النجاح الاقتصادي لإمارة دبي مع انفتاح طرابلس من جديد على العالم، بعد رفع العقوبات عنها عقب تعهد القذافي في كانون الأول الماضي بالتخلص من الأسلحة المحظورة.

وتحتل دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة مركزا رئيسيا للنشاط الاقتصادي والتجاري في الشرق الأوسط كما تشهد تحولا سريعا إلى بؤرة جذب سياحي قوية ومركز لشركات الطيران والملاحة.

وأفاد مسؤولون ليبيون بأن المحادثات تركزت على التعاون في المجالين الاقتصادي والتجاري إلى جانب حرص طرابلس على الاستفادة من خبرة دبي في مجال الشحن البحري.

ورافق ولي عهد دبي، في زيارة هي الأولى من نوعها لليبيا، وفد رفيع المستوى ضم مديري الإدارة الاقتصادية وإدارة المنطقة الحرة واتحاد غرف التجارة.

وتسعى طرابلس لإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في الاقتصاد الذي تسيطر عليه الدولة لاسيما أنه تضرر نتيجة أعوام من العقوبات.

وتتنافس الشركات الأجنبية لتحقيق مكاسب لها في ليبيا بالاستفادة من خطط إعادة إعمار البلاد.

وكانت الولايات المتحدة رفعت العقوبات الرئيسية عن ليبيا في نيسان الماضي في أعقاب تحرك طرابلس لإلغاء برامج تطوير أسلحة دمار شامل.